

Distr.: General  
13 December 2002

## الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون  
البند ٩٤ من جدول الأعمال

## العولمة والاعتماد المتبادل

## تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد وليد الحديد (الأردن)

## أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ١٩، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السابعة والخمسين، بناء على توصية مكتبها، البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٢٣ و ٢٧ و ٤٤، المعقودة في ١ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويرد في المحاضر الموجزة المتصلة بالموضوع سرد لمناقشة اللجنة للبند (A/C.2/57/SR.23 و 27 و 44). كما يوجه الانتباه إلى المناقشة العامة التي أجزتها اللجنة في جلساتها ٢ إلى ٨، المعقودة في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر A/C.2/57/SR.2-8).

٣ - وكان معروضا على اللجنة لنظرها في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن العولمة والاعتماد المتبادل (A/57/287)؛

(ب) رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة يحيل بموجبها نص الإعلان الصادر عن

رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون والذي تم التوقيع عليه في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في سان بطرسبرغ (A/57/88-S/2002/672)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة يحيل بموجبها وثائق الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في الخرطوم في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/422-S/2002/1064)؛

(د) رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة يحيل بموجبها الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي السادس والعشرين المعقود في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في مقر الأمم المتحدة (A/57/444).

٤ - وفي الجلسة ٢٣، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى مدير شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ببيان استهلاكي (انظر A/C.2/57/SR.23).

## ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/57/L.29 و A/C.2/57/L.84

٥ - في الجلسة ٢٧، المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فنزويلا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل"، (A/C.2/57/L.29)، ونصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

"وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٢١٠ بـ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه الجمعية توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

”وإذ تؤكد أن التحدي الأساسي الذي يواجهه المجتمع الدولي اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح الجميع، وباتجاه بلوغ الهدف المشترك والممثل في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة،

”وإذ تعرب عن القلق من أن عددا كبيرا من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ما زال مستبعدا من جني منافع العولمة، وأن البلدان النامية التي هي بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي هي أكثر ضعفا، واستمرار الفجوات في الدخل والتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك داخل البلدان،

”وإذ تؤكد على الحاجة إلى معالجة تلك الاختلالات والتفاوتات في الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي لها أثر سلبي على آفاق التنمية في البلدان النامية،

”وإذ تشدد على أن عملية الإصلاح التي تهدف إلى إقامة هيكل مالي دولي متين ومستقر ينبغي أن تقوم على مشاركة واسعة النطاق في نهج متعدد الأطراف بالمعنى الحقيقي، يشارك فيه جميع أعضاء المجتمع الدولي، لضمان تمثيل احتياجات جميع البلدان واهتماماتها المتنوعة تمثيلا ملائما،

”١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام؛

”٢ - تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة، بوصفها منتديا عالميا، دورا مركزيا تؤديه في مجابهة تحديات تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، بما في ذلك خاصة التشجيع على تقاسم منافع العولمة بشكل أكثر تكافؤا، والمضي قدما في تحقيق الانسجام على صعيد السياسات العامة المتعلقة بالقضايا الإنمائية العالمية؛

”٣ - تسلّم بأن العولمة لن تكون شاملة للجميع ومنصفة ويكون لها بالتالي أثر إيجابي في التنمية، إلا عن طريق جهود واسعة النطاق ودؤوبة، بما في ذلك

اعتماد سياسات وتدابير على الصعيد العالمي لتهيئة مستقبل مشترك قائم على إنسانيتنا المشتركة بكل تنوعها؛

”٤ - تسلم أيضا بحق البلدان الأعضاء في أن تختار بحرية سبلها نحو تحقيق التنمية وأن تحدد، في ضوء أوضاعها الوطنية، الطريقة التي تتبعها في تحرير اقتصادها ومراحلها ووتيرته؛

”٥ - تؤكد من جديد أيضا الالتزام بتهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء، تساعد على التنمية والقضاء على الفقر بوسائل شتى، منها الحكم الرشيد داخل كل بلد، وعلى الصعيد الدولي، الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والالتزام بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح وعادل تحكمه قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي؛

”٦ - تبرز أهمية ضمان المشاركة الفعلية للبلدان النامية في العمليات والمؤسسات الدولية لاتخاذ القرارات ووضع المعايير الاقتصادية، وتحديد الطرائق الملموسة لتنفيذ التوصيات الواردة في توافق آراء مونتيري في هذا الصدد؛

”٧ - تشدد على الحاجة الملحة إلى تخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل على البلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

”٨ - ترحب بالقرار الذي اتخذته لجنة التنمية والوارد في الفقرة ١٠ من بلاغها الصادر يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والذي يقضي بالنظر خلال اجتماعها المقبل في السبل العملية والابتكارية الكفيلة بزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات ووضع المعايير، وتحث تلك البلدان على أن تضع في اعتبارها مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج الواردة في توافق آراء مونتيري؛

”٩ - تدعو إلى معالجة العولمة بفعالية من خلال أمور شتى منها جعل عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية والمالية الدولية تحظى بمشاركة أكبر، خاصة في ما يتعلق بالبلدان النامية، ونظر المؤسسات الدولية المعنية في قضايا التجارة والمالية والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية بصورة متكاملة، والاستمرار في الأخذ بطائفة واسعة من الإصلاحات في النظام المالي الدولي، وإحراز المزيد من التقدم باتجاه تحرير الاقتصاد وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق في المناطق وبالنسبة للمنتجات التي تكتسي أهمية خاصة للبلدان النامية، وتدعو في هذا الشأن إلى تحقيق

الانسجام والتعاون الوثيق في ما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

١٠- **تعرب عن قلقها** لأن البلدان المتقدمة النمو اتخذت عددا من الإجراءات من جانب واحد يضر بقدرات البلدان النامية على التصدير وما لذلك من تأثير خطير في المضمون الموضوعي لعملية ما بعد مؤتمر الدوحة، خاصة تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية؛

١١- **تدعو** جميع البلدان، لا سيما البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، إلى زيادة الاتساق في ما بين سياساتها المالية والاستثمارية والتجارية والمتعلقة بالتعاون الإنمائي، وذلك بهدف تعزيز الآفاق الإنمائية للبلدان النامية؛

١٢- **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة في أوساط الشركات، بما في ذلك من خلال اعتماد لوائح وطنية فعالة ووضع اتفاقات متعددة الأطراف، وإلى دعم استمرار تحسين ممارسات الشركات في جميع البلدان؛

١٣- **تشدد أيضا** على دور الأمم المتحدة في سد الهوة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية في سياق العولمة والعملية الإنمائية للبلدان النامية، وفي تعزيز أوجه الاتساق والتداؤب بين مختلف المبادرات الإقليمية والدولية، بما فيها فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية؛

١٤- **تحث** البلدان المتقدمة النمو على مساعدة البلدان النامية على تضييق الهوة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، وإيجاد الفرص في هذه التكنولوجيا وتسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير الدعم المالي والتقني؛

١٥- **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها الكاملة في الاقتصاد العالمي؛

١٦- تعيد تأكيد عزمها على زيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، عامة، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وبرامجها، وبالتالي تعزيز الفرص وتلافي الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعولمة؛

١٧- تشدد على أهمية إدراك البعد الإقليمي في تعزيز الجهود المبذولة من أجل تعزيز تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال أمور من بينها تعزيز دور اللجان الإقليمية في تيسير تبادل التجارب وأفضل الممارسات؛

١٨- تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من المساعدة التقنية والموارد المالية للبلدان النامية دعماً لما تبذله من جهود في سبيل بناء القدرات المؤسسية؛

١٩- تناشد منظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها على المستوى القطري لأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية وترسيخ عملية تنسيق جهودها في هذا الصدد؛

٢٠- تدعو جميع البلدان، فضلاً عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، كل حسب ولايته، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شريكات هامة في التنمية؛

٢١- تشدد على أهمية مواصلة النظر في الجوانب الفنية للبند المتعلق بالعولمة والاعتماد المتبادل؛

٢٢- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن العولمة والاعتماد المتبادل، يتضمن نتائج تباطؤ الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو وأثره في موضوع الفقر والتنمية في البلدان النامية؛

٢٣- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

٦ - وفي الجلسة ٤٤، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، عبد الله بنملوك (المغرب)، مشروع قرار بعنوان "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل" (A/C.2/57/L.84) قدمه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.29.

- ٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/57/SR.44).
- ٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.84 (انظر الفقرة ٩).
- ٩ - وبالنظر لاعتماد مشروع القرار A/C.2/57/L.84، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/57/L.29 مشروعهم.
- ١٠ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل فنزويلا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين ببيان (انظر A/C.2/57/SR.44).

### ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

- ١١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

#### دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢١٠/٥٦ بـ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتييري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية<sup>(٢)</sup>، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة<sup>(٣)</sup> وخطة جوهانسبرغ التنفيذية<sup>(٤)</sup>، فضلا عن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

**وإذ تسلم بالتحديات والفرص الناشئة عن العولمة والاعتماد المتبادل،**

**وإذ تعرب عن قلقها** إزاء تهميش عدد كبير من البلدان النامية بعيدا عن فوائد العولمة، وحالة الضعف الإضافية لدى البلدان النامية التي تعمل على الاندماج داخل الاقتصاد العالمي، والاتساع العام للفجوة القائمة في الدخول والتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وكذلك داخل البلدان،

**وإذ تسلم** بأن العولمة والاعتماد المتبادل يتيحان فرصا جديدة من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، أمام نمو الاقتصاد العالمي، والتنمية وتحسين مستويات المعيشة حول العالم، وإذ تسلم أيضا بأن بعض البلدان قد أحرز تقدما في التكيف بنجاح مع ما يحدث من تغيرات وما برحت تستفيد من العولمة،

**وإذ تسلم كذلك** بأهمية تصدي جميع البلدان، على النحو الملائم على الصعيد الوطني وعبر السياسات، لتحديات العولمة، لا سيما عن طريق اتباع سياسات اقتصادية كلية واجتماعية سليمة، وإذ تلاحظ الحاجة إلى تقديم دعم من المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا، لا سيما لتحسين قدراتها المؤسسية والتنظيمية، وإذ تسلم كذلك بأنه ينبغي لجميع البلدان اتباع سياسات تفضي إلى النمو الاقتصادي وتشجيع وجود بيئة اقتصادية عالمية ملائمة،

**وإذ تشدد** على أن من شأن هذه السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية الوطنية إفراز نتائج أفضل في ظل دعم دولي وبيئة اقتصادية دولية تمكن من ذلك،

**وإذ تؤكد** الحاجة إلى معالجة الاختلالات والتباينات داخل الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تحدث أثرا سلبيا على آفاق التنمية أمام البلدان النامية، وذلك بغية تقليل تلك الآثار إلى أدنى حد،

**وإذ تلاحظ بقلق عميق** أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من حني كامل ثمار نظام التبادل التجاري القائم المتعدد الأطراف، وإذ تؤكد أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بغرض تمكينها من الاستفادة بأكبر قدر من فرص التبادل التجاري الناشئة عن العولمة وتخفيف القيود عن التجارة،

**وإذ تشدد** على أن عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز البنيان المالي الدولي والعمل على استقراره ينبغي أن تستند إلى مشاركة عريضة في ظل نهج حقيقي متعدد الأطراف، يضم

جميع أعضاء المجتمع الدولي، لكفالة أن تمثل على الوجه الكافي شتى احتياجات ومصالح جميع البلدان،

وإذ تؤكد الحاجة الماسة إلى تخفيف حدة العواقب السلبية الناشئة عن العولمة والاعتماد المتبادل التي تتعرض لها جميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة، بوصفها محفلاً عالمياً، تتمتع بوضع فريد يمكنها من تحقيق التعاون الدولي عن طريق التصدي لتحديات تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، لا سيما من خلال تشجيع تقاسم أكثر إنصافاً لمنافع العولمة،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>؛

٢ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٣ - تسلّم بأن العولمة لن تكون شاملة للجميع ومنصفة وتحدث بالتالي أثراً إيجابياً على التنمية، إلا عن طريق جهود واسعة النطاق ودؤوب على جميع الصعد، بما في ذلك اعتماد سياسات وتدابير على الصعيدين الوطني والعالمي لتهيئة مستقبل مشترك قائم على الإنسانية المشتركة بكل تنوعها؛

٤ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تحسين تقديم الدعم المتبادل عن طريق الوفاء بالاعتمادات المقدمة، على النحو المتفق عليه بجميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>، بغرض تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٥ - تؤكد أنه كيما تكون العولمة نافعة للجميع، لا بد من الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج التعليم والصحة والتغذية والمأوى والضمان الاجتماعي التي توفر عناية خاصة بالأطفال والمسنين والتي تراعي الجانب الجنساني وتشمل بشكل كامل القطاع الريفي وجميع الفئات المحرومة والتي تكون حيوية بالنسبة إلى تمكين الأفراد، لا سيما الذين يعانون من الفقر، ولا بد كذلك من التكيف بشكل أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة والاستفادة منها؛

(٥) A/57/287.

٦ - **تؤكد أيضا** الحاجة الماسة إلى تعزيز الجهود الوطنية المبذولة في مجال بناء القدرات داخل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات من قبيل الهياكل الأساسية المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، والتمويل العام، والتمويل العقاري، والتنظيم والإشراف الماليين، والتعليم الأساسي، والإدارة العامة، وسياسات الميزانيات الاجتماعية والجنسانية، والإنذار المبكر واتقاء الأزمات، وإدارة الديون؛

٧ - **تشدد على** الحاجة إلى أن تواصل منظومة الأمم المتحدة معالجة البعد الاجتماعي للعولمة وتشجع، في هذا الصدد، العمل الذي تقوم به منظمة العمل الدولية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة؛

٨ - **تسلم بحق** البلدان الأعضاء في أن تختار بشكل مستقل طرقها الذاتية في التنمية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛

٩ - **تكرر تأكيد** أن النجاح في الوفاء بأهداف التنمية والقضاء على الفقر تعتمد على أمور منها، الحكم الرشيد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي. وتمثل السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية، الأساس للنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، وهيئة فرص العمالة. وبنفس القدر تلزم الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية والالتزام بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يكون مفتوحا ومنصفا ومستندا إلى القواعد ويمكن التنبؤ به وخاليا من التمييز؛

١٠ - **تلاحظ** أنه تجري جهود دولية هامة بغرض إصلاح البنيان المالي الدولي؛ وتؤكد أنه ثمة حاجة لاستدامة تلك الجهود بقدر أكبر من الشفافية والمشاركة الفعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح هو تعزيز التمويل لأغراض التنمية والقضاء على الفقر؛ وتؤكد علاوة على ذلك الالتزام المبين في الفقرة ٥٣ من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> بإقامة قطاعات مالية داخلية سليمة تقدم إسهاما حيويا في الجهود الإنمائية الوطنية، بوصفها عنصرا هاما من عناصر بنيان مالي دولي داعم للتنمية؛

١١ - **تخطط علما** بالبلاغ الصادر عن لجنة التنمية المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لا سيما الفقرة ١٠ منه المتعلقة بتحديد وسائل عملية ومبتكرة لزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع المعايير، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ تدابير حقيقية تحقيقا لهذه الغاية؛

١٢ - **ترحب** بالالتزام الصادر عن جميع البلدان بتشجيع إقامة نظم اقتصادية وطنية وعالمية تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج، على النحو الوارد في توافق آراء موننتيري؛

١٣ - **تدعو** إلى النظر بشكل متكامل في قضايا التجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد من جديد إلحاحية اتخاذ إجراءات متسقة من جانب الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، جنباً إلى جنب، حسب الاقتضاء، مع إجراءات تتخذها الحكومات، لتشجيع التقاسم المنصف والواسع لفوائد العولمة، مع مراعاة جوانب الضعف والشواغل والاحتياجات المحددة لدى البلدان النامية؛

١٤ - **تعرب عن قلقها** إزاء اعتماد عدد من الإجراءات الانفرادية التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتضر بصادات جميع البلدان، لا سيما صادرات البلدان النامية، وتحدث أثراً سلباً على مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وعلى تحقيق البعد الإنمائي في المفاوضات التجارية وزيادة تعزيزه؛

١٥ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة داخل اقتصاد عالمي يفيد جميع الناس، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، ذات الثقل البالغ في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، أن تراعي، عند صياغة سياساتها الاقتصادية الكلية، ما تحدته تلك السياسات من آثار على هيئة بيئة اقتصادية خارجية ملائمة للنمو والتنمية؛

١٦ - **تشدد أيضاً** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة في أوساط الشركات، بما في ذلك من خلال الصياغة التامة والتنفيذ الفعال لاتفاقيات وتدابير مشتركة بين الحكومات، ومبادرات دولية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولوائح وطنية ملائمة، ودعم التحسين المستمر في ممارسات الشركات داخل جميع البلدان؛

١٧ - **تشدد كذلك** على دور الأمم المتحدة في سد هوة التكنولوجيا الرقمية في سياق العولمة والعملية الإنمائية التي تقوم بها البلدان النامية، وفي تعزيز أوجه الاتساق والتآزر بين شتى المبادرات الإقليمية والدولية، بما في ذلك فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفرقة العمل المعنية بالفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية؛

١٨ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة اقتصادية على سد الهوة في التكنولوجيا الرقمية، وتهيئة فرص التكنولوجيا

الرقمية، وتسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، من خلال نقل التكنولوجيا في ظل شروط يُتفق عليها بشكل متبادل وتقديم الدعم المالي والتقني، وتؤيد، في هذا السياق، مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛

١٩ - تشجع البلدان النامية على مواصلة اتباع سياسات إنمائية ملائمة بغرض تشجيع التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي إلى اتباع استراتيجيات من شأنها دعم تلك السياسات من خلال جهود متواصلة ترمي إلى التصدي لمشاكل إمكانية الوصول إلى الأسواق، واستمرار الديون الخارجية، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتدني شروط التجارة؛

٢٠ - تحث بقوة المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها الكاملة في الاقتصاد العالمي؛

٢١ - تؤكد أهمية التسليم بالشواغل المحددة لدى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومعالجة تلك الشواغل لمساعدة تلك البلدان على الاستفادة من العولمة مما يؤدي إلى إدماجها بشكل تام في الاقتصاد العالمي؛

٢٢ - تعيد تأكيد عزمها على زيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، عامة، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وبرامجها، وبالتالي تعزيز الفرص وتلافي العواقب الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعولمة؛

٢٣ - تشدد على أهمية إدراك البعد الإقليمي في الجهود المبذولة من أجل تعزيز تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال أمور من بينها تعزيز دور اللجان الإقليمية في تيسير تبادل التجارب وأفضل الممارسات، في إطار ولاية كل منها؛

٢٤ - تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من المساعدة التقنية والموارد المالية للبلدان النامية دعماً لما تبذله من جهود في سبيل بناء القدرات المؤسسية؛

٢٥ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها على المستوى القطري لأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية وترسيخ تنسيق جهودها في هذا الصدد؛

٢٦ - تدعو جميع البلدان، فضلا عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولاية كل منها، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شركاء ذوي أهمية في التنمية؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين عن أثر تزايد الصلات والاعتماد المتبادل فيما بين التجارة والتمويل والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار على القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في سياق العولمة، مشفوعا بتوصيات باتخاذ ما يلزم من إجراءات؛

٢٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثامنة والخمسين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".